



State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التقرير (٥٢)

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٣ شعبان ١٤٣٧ هـ

الموافق : ٢٠١٦ م

يأيد إمامة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
ويؤيد بمبادرة أعمار المجلس السادسة
مع إعطاء صفة الاستعجال

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثاني والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن

الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن

الخدمة المدنية . أحدهما مجال بصفة الاستعجال

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به

المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس اللجنة

مبارك سالم الحريص

P.O. Box 716 Safat, Postal Code 13008 Kuwait

ص. ب. 716 الصفاة، الرمز البريدي 13008 الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد العادي الرابع

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (٥٢)

للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية .
أحدهما محال بصفة الاستعجال .

إعداد : أ. / بشاير حمد العازمي

رئيس قسم التقارير التشريعية

مراجعة : أ / مريم خالد الزمامي

مدير مكتب لجنة الشؤون التشريعية والقانونية



State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الرابع عشر
دور الانعقاد العادي الرابع

التاريخ : ٢٤ شعبان ١٤٣٧ هـ
الموافق : ١٦ مايو ٢٠١٦ م

التقرير الثاني والخمسون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عـسـن :

- ١ - الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية المقدم من السادة الأعضاء / صالح أحمد عاشور ، محمد طنا العنزي ، خليل إبراهيم الصالح ، عبدالله إبراهيم التميمي ، عبدالله يوسف المعيوف .
(الحال بصفة الاستعجال)
- ٢ - الاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٥) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية المقدم من السيد العضو / محمد طنا العنزي .

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار إليهما الأول بتاريخ ٢٤/١/٢٠١٦ ، والثاني بتاريخ ١٣/٣/٢٠١٦ ، لدراستهما وتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس .

اجتماع اللجنة وموضوع الاقتراحين :

وقد عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ ٢٠١٦/٥/١ حيث تبين لها أن الاقتراحين بقانونين المشار إليهما يهدفان - حسبما ورد بالمذكرة الإيضاحية المصاحبة لهما - إلى تعديل اختصاصات مجلس الخدمة المدنية وذلك بتوفير فرص العمل اللائقة والمضمونة لأبناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين أو من مقيمين بصورة غير قانونية وذلك احتراماً لحقوقهن وحفاظاً على الروابط العائلية واستقرار المجتمع ، من خلال إعطائهم أفضلية التعاقد على القوى العاملة الوافدة من غير الكويتيين وذلك لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وأمنية .



State of Kuwait

دولة الكويت

-٢-

١ - الاقتراح بقانون الأول :

تضمن مادتين ، الأولى منها استبدال بنصوص البنود (١١ ، ١٢ ، ١٤) من المادة (٥) والمادة (١٥) من المرسوم بالقانون المشار إليه ، حيث يقضي الاستبدال بأن تعطى الأفضلية عند التعاقد لأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي على غير الكويتيين ، وإعداد نظم لمعالجة أوضاع الكويتيين وأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي الباحثين عن العمل ، كما أجاز التعاقد مع أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد .
والمادة الثانية من الاقتراح بقانون تضيف بند جديد برقم (١٥) إلى المادة الخامسة من المرسوم بالقانون المشار إليه تقضي باستثناء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي من السياسات المتعلقة بتعديل تركيبة القوى العاملة التي تؤدي إلى تنفيذ إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة .

٢ - الاقتراح بقانون الثاني :

تضمن إضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٥) من المرسوم بالقانون المشار إليه تفيد بأن يعامل أولاد الكويتية المتزوجة من غير كويتي أو من مقيم بصورة غير قانونية معاملة الكويتيين من حيث الشروط والضوابط المقررة للتعيين .

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الهدف من الاقتراحين بقانونين نبيل ويعالج مشكلة إنسانية يعاني منها أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي أو من مقيم بصورة غير قانونية، لضمان حياة كريمة لهم وإعطائهم الأفضلية عن غيرهم من الوافدين .



State of Kuwait

دولة الكويت

- ٣ -

كما تبين للجنة أن أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي ينطبق عليهم الأحكام الخاصة بغير الكويتيين ماعدا الذين يعاملون معاملة الكويتي ، وأن مصطلح (مقيم بصورة غير قانونية) هو مؤقت لفئة (البدون) وذلك إلى حين أن يعدل (الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية) أوضاعهم بصورة نهائية .

ولكن رأت اللجنة ضرورة مراعاة أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي وإعطائهم الضمانات التي تكفل لهم أفضلية تميزهم عن غيرهم من الوافدين في توفير فرص العمل لهم عن طريق تعديل اختصاصات مجلس الخدمة المدنية بما يضمن تحقيق الاستقرار لهم والحفاظ على حقوقهم .

رأي اللجنة (التصويت) :

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى الموافقة على الاقتراحين بقانونين المشار إليهما .

State of Kuwait



دولة الكويت

- ٤ -

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (٩٨) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة
أحمد سليمان القضيبي

* المرفقات :

- مرفق رقم (١) : نسخة من الاقتراحين بقانونين .

مرفق رقم (١)
نسخة من الاقتراحين بقانونين

State of Kuwait



دولة الكويت

١٤٦ / ٦٦٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحيّة ..

مقدمو الاقتراح

محمد طنبا العنزي

صالح أحمد عاشور

مبدالله إبراهيم التميمي

خليل إبراهيم الصالح

مبدالله يوسف المعيوف

يعال اللجنة الشؤون التشريعية والقانونية
مع إعطائه صفة الاستعجال
ويوزع على السادة الأعضاء

مبدالله
١٤٦١١

اقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون
رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم رقم (١٠) لسنة ١٩٦٠ بقانون ديوان الخدمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر في ٤-٤-١٩٧٩ بشأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

يستبدل بنصوص البنود (١١ ، ١٢ ، ١٤) من المادة (٥) والمادة (١٥) من المرسوم
بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه النصوص التالية :

مادة (٥) بند (١١) :

وضع سياسات تولى الوظائف العامة بما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين جميع المواطنين
وتكافؤ الفرص بينهم، مع إعطاء أفضلية عند التعاقد لأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي
على غير الكويتيين.

مادة (٥) بند (١٢) :

وضع النظم التي تشجع القطاعات غير الحكومية على تشغيل القوى العاملة الوطنية، ومن ثم
أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي.



State of Kuwait

دولة الكويت

مادة (٥) بند (١٤) :

إعداد نظم لمعالجة أوضاع الكويتيين وأبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي الباحثين عن العمل.

مادة (١٥) :

يكون شغل الوظائف بالتعيين أو بالترقية أو بالنقل أو بالندب ويكون التعيين بقرار من السلطة المختصة أو بطريق التعاقد فيما عدا الوظائف القيادية، فيكون التعيين فيها بمرسوم ، ولا يكون تعيين غير الكويتيين إلا بصفة مؤقتة وبطرق التعاقد، ويجوز التعاقد مع أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، وتكون لهم أفضلية عند التعاقد على غير الكويتيين عند التعاقد، وتسري على المعينين بطريق التعاقد أحكام هذا القانون ونظام الخدمة المدنية، في ما لم يرد بشأنه نص خاص في العقود المبرمة معهم، ويضع مجلس الخدمة المدنية قواعد وأحكام وصيغ العقود المشار إليها.

(مادة ثانية)

يضاف بند جديد برقم (١٥) إلى المادة (٥) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه نصه كالتالي :
" اعتماد السياسات المتعلقة بتعديل تركيبة القوى العاملة بما يؤدي إلى تنفيذ خطط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة باستثناء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي وفقاً لما تسمح به إمكانيات التطبيق ."

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



State of Kuwait

دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون
رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية**

في ظل تزايد أعداد الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين وضماناً لبقائهن في الكويت واحتراماً لحقوقهن وحفاظاً على الروابط العائلية واستقرار المجتمع، بات من الضرورة توفير فرص العمل اللائقة والمضمونة لأبنائهن من خلال إعطائهم أفضلية التعاقد على القوى العاملة الوافدة من غير الكويتيين وذلك لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وأمنية.

ومن هنا رئي تعديل اختصاصات مجلس الخدمة المدنية المنصوص عليها في المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية لتشمل ضرورة إعطاء أبناء الكويتية المتزوجة من غير الكويتي أفضلية على غير الكويتيين عند التعاقد في القطاعات الحكومية وغير الحكومية، كما تم استثناء أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي من خطط إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وفقاً لما تسمح به إمكانيات التطبيق.

كما أجاز التعديل الذي أدخل على المادة (١٥) من المرسوم التعاقد مع أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد تأميناً للاستقرار الوظيفي على أن تعطى لهم الأفضلية في التعاقد على غير الكويتيين.

State of Kuwait



دولة الكويت

٢٩١ / ١٧٩

المترجم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٥) من
المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، مشفوعاً
بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على سادة الأعضاء

مقدم الاقتراح

محمد طنا العنزي

عبدالله
٢٩١ / ١٧٩

اقتراح بقانون

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٥) من

المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الصادر في ٤ إبريل ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

(مادة أولى)

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (١٥) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩

المشار إليه نصها كالاتي :

" ويعامل أولاد الكويتية المتزوجة من غير كويتي أو من مقيم بصورة غير قانونية معاملة الكويتيين من حيث الشروط والضوابط المقررة للتعين، على أن تكون أولوية التعيين للكويتيين ثم لأولاد الكويتية المتزوجة من غير كويتي أو من مقيم بصورة غير قانونية ."

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٥) من
المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية**

نظراً للأوضاع المعيشية الصعبة التي يواجهها أولاد الكويتية سواء المتزوجة من غير كويتي أو المتزوجة من مقيم بصورة غير قانونية (البدون) وذلك من حيث حصولهم على وظيفة لتأمين حياتهم واستقرارهم فيها، لذا أعد هذا الاقتراح بقانون لمعالجة جانب من أوضاع أولاد الكويتيات المعيشية، خاصة وأن الكثيرين منهم مؤهلون علمياً.